

تحليل هيكل و آثار مديونية الدول العربية و سبل مواجهتها في ضوء التداعيات

الاقتصادية
المستجدة لجائحة كوفيد 19

Analyzing the structure and effects of the indebtedness of Arab countries and ways to confront them in light of the emerging economic repercussions of the Covid-19 pandemic

*1 **خولوفي وهبية ،**

¹جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، ayouayoub110@gmail.com

تاريخ التسليم: 2021-12-25 تاريخ المراجعة: 2022-02-09 تاريخ القبول: 2022-06-07

Abstract

This study aims to analyze the structure of indebtedness in the oil and non-oil Arab countries, especially in light of the outbreak of the Covid-19 pandemic on and try to analyze its effects and repercussions. Foreign affairs are at levels equal to GDP, and we also find Arab oil countries floundering with global and regional changes, especially the decline in oil prices in recent years, which has been reflected in negative balances, bringing the external debt of Arab countries to nearly 1.5 trillion dollars in 2021.

Keywords :

External debt, balance of payments, , COVID-19 pandemic.

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل هيكل المديونية في الدول العربية النفطية و الغير النفطية ، خاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 على ومحاولة تحليل أثارها و انعكاساتها ، فالدول العربية الغير النفطية تعاني عجزا هيكليا مستمرا في كل من الميزان الداخلي و الخارجي و هو ما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية عند مستويات تعادل الناتج المحلي ، وايضا نجد الدول العربية النفطية تتخبط مع المتغيرات العالمية و الإقليمية خاصة التراجع في اسعار النفط في السنوات الاخيرة و هو ما انعكس على الموازين بالسلب لتصل المديونية الخارجية للدول العربية إلى ما يقارب 1.5 تريليون دولار سنة 2021 .

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية،

ميزان المدفوعات ، جائحة كوفيد 19 .

*خولوفي وهبية ، ayouayoub110@gmail.com

1. مقدمة:

عانت اغلب الدول العربية من العديد من الأزمات المتتالية ما جعلها تتخبط في العديد من المشاكل ، بداية من الازمة المالية سنة 2008 و ، مروراً بثورات الربيع العربي سنة 2011 ، كذلك التراجع الحاد في اسعار النفط في سنة 2014 و انتهاء بالآثار المالية الممتدة الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19 و هو ما أدى في نهاية المطاف بتزايد كبير في مديونية الدول العربية خاصة في شقها الخارجي ، نتيجة لتراجع مصادر الدخل من النقد الاجنبي في جميع الدول سواء النفطية و التي تعتمد على إيرادات البترول بشكل أساسي أو تلك التي تعتمد على باقي القطاعات التنموية كالسياحة و الصناعات التحويلية و غيرها .

سنركز في بحثنا على دراسة عينة من الدول العربية النفطية و الغير نفطية بتحليل تطور الدين العام خلال الفترة 2012-2020 ، فالدول العربية الغير نفطية تعتمد عموماً على الصادرات غير النفطية من سلع زراعية و صناعية و خدمات كالسياحة و الخدمات و الضرائب و الرسوم لتمويل الميزانية ، إلا أن هاته الدول تعاني من تحديات كبيرة من أجل تغطية نفقاتها بشكل دائم و ذلك نتيجة ضعف إيراداتها بسبب ضعف النمو الاقتصادي فيها و هو ما يؤدي الى العجز الهيكلي في الموازنة و الميزان التجاري .

أما الدول العربية النفطية فتبقى رهينة سلوك أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية ، فكلما ارتفعت الأسعار كلما زادت الإيرادات باعتبار ما تشكله مبيعات المحروقات كمورد أساسي لتمويل النفقات العامة و هو ما تنجر عنه جملة من الآثار و التبعات على عدة مستويات .

• مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ماهو واقع المديونية في الدول العربية في ظل التداعيات المستجدة لجائحة كوفيد 19؟

و ماهي أثارها ؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية :

-فيما تتمثل الاسباب الجوهرية للمديونية الخارجية للدول العربية ؟

- ماهي الآثار المترتبة عن أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية ؟

- ماهي السبل الناجمة للتخفيف من عبئ الدول العربية من المديونية في ظل الظروف الاقتصادية

و الصحية العالمية الحالية ؟

• فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية :

- نعتقد ان اللجوء للاقتراض للاستهلاك و ليس الإنتاج هو من أهم المسببات المتكررة للمديونية الخارجية في الدول العربية ؛
- يعد تدني مستوى المعيشة من أهم آثار المديونية الخارجية في الدول العربية محل الدراسة؛
- نعتقد أن التنوع الاقتصادي أحد أهم السبل الناجعة فيجب على الدول العربية كسر علاقات التبعية الخارجية و الاتجاه نحو إستراتيجية الاعتماد على الذات بأبعادها العالمية و الإقليمية و المحلية .

• أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في كون موضوع البحث يجاري المستجدات العالمية الأخيرة خاصة بعد جائحة كورونا جعلت أغلب الدول تعاني تدهورا اقتصاديا و ماليا و الدول العربية لم تكن بمنأى عن هذا العجز و هو ما جعل أغلبها تبني حزم واسعة للتخفيف المالي ما أدى بالحكومات العربية الى التوسع في الاقتراض الخارجي و على رأسها دولة مصر ، لبنان ، السودان ، تونس و المغرب والتي تحصلت على حجم كبير من القروض و التسهيلات لمواجهة آثار جائحة كوفيد 19 و من هنا استمدت دراستنا أهميتها في محاولة تحليل هيكل هاته الديون الخارجية في هاته العينة من الدول و تبيان أثارها على الاقتصاديات العربية محل الدراسة .

2. ماهية المديونية الخارجية، مراحلها و أسباب نشوؤها:

1.2 تعريف المديونية الخارجية:

يعتبر التعريف الشامل للمديونية الخارجية هو التعريف الذي انفردت به ثلاث هيئات دولية هي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و منظمة التعاون و التنمية وقد اقترحت سنة 1984 ومضمونه كمايلي:

" المديونية الخارجية الإجمالية تساوي في تاريخ محدد إلى مجموع التزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين لدولة ما إزاء غير المقيمين و المستوجبة ضرورة دفع الأصل (رأس المال) مع أو بدون فوائد أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد الأصل " (fund & Bank, 2015) .

حيث يتوزع الدين إلى دين قصير الأجل (يبلغ أجل استحقاقه الأصلي سن واحدة أو أقل) و طويل الأجل (يزيد أجل استحقاقه الأصلي عن عام واحد) ، و يوصي صندوق النقد الدولي بالتمييز بين أجل الاستحقاق الطويل و أجل الاستحقاق القصير على أساس أجل الاستحقاق المتبقي

، حيث يساعد إعداد معلومات الدين الخارجي على أساس الأجل المتبقي القصير في تقييم مخاطر السيولة عن طريق تحديد الجزء من إجمالي مركز الدين الخارجي المتوقع استحقاقه في العام القادم .

2. 3 أسباب نشوء المديونية في الدول العربية :

هناك عدة أسباب أدت لنشوء المديونية و تفاقمها في الدول العربية منها ما يعود لأسباب داخلية و أخرى خارجية و التي يمكن حصرها فيما يلي :

- عدم الكفاءة السياسات الداخلية و فشل الإصلاحات الهيكلية:

إذا أردنا الخوض في السياسات التي طبقتها الدول العربية فإننا نقول أنها لم تكون مجدية لاقتصادها سواء في فترة تشجيع لادخار المحلي والاستثمار والسياسات النقدية والضريبية و سياسة الأسعار و معدلات الفائدة و الصرف و كان عمل السياسات عكسي حيث عرض انخفاض في الادخار المحلي والاستثمار و شجعت هروب رؤوس الأموال الوطنية للأسواق الخارجية و تدهور الصادرات أما فيما يخص فشل الإصلاحات الهيكلية يرجع إلى فشل اقتصاديات الدول العربية بصفة شبه كلية ، في تنفيذ التوجيهات الكلية بصفة فعالة ولم تتم بعض الدول برنامج التصحيح إلى نهايته و مساعدة البنك العالمي و المقرضين حيث تم أنفاق مبالغ ضخمة في مشاريع استثمارية فاشلة. (زكي، الآثار المتوقعة للديون الخارجية، 1990، صفحة 6)

- الدور التدخل لللدولة و الاقتصاد المزدوج:

إن حكومات الدول العربية دعمت دورها و مراقبتها على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية فتدخل السلطات العمومية باستمرار في مجالات الإنتاجية و المالية و الأنفاق العمومي ، إضافة إلى مركزية القرارات المتعلقة بتحرير و تشغيل الموارد نظام الأسعار و هو ما أدى إلى عدم فعالية القطاع العام . أيضا مختلف الإعفاءات الضريبية الملائمة للاستثمار في الصناعة حيث أن تدخل الدولة لم ينجح في ترقية الاستثمارات الممولة مما فتح ضغط الحكومات فأصبحت البنوك تمنح قروضا للمؤسسات العمومية و القطاعات ذات الأولوية بأسعار هي في الواقع أقل من تلك السائدة في السوق و لكن الفارق بين التكلفة للقروض و عوائدها هو في الغالب ضعيف جدا لتغطية تكاليفها و كثير من هذه القروض لم يتم تسديدها (حماد عبد، 2008، صفحة 8).

- العجز في ميزان المدفوعات و هروب رؤوس الأموال:

تعتبر المديونية دوما نتيجة العجز في ميدان المدفوعات بصفة أدق من ميزان الحسابات الجارية المشتريات من الخارج أكبر من المبيعات و اغلب دول العالم الثالث و منها العربية عرفت منذ مدة طويلة عجز في حساباتها الجارية و هذا العجز هو حاجة هذه الدول للتجهيزات و الموارد الأولية

لصناعاتها و تطوير اقتصادها و لتمويل العجز الموجود في الميزان كانت تلجأ للقروض الخارجية . (Sims, January 1980, p. 48) أما جانب رؤوس الأموال هو بدوره يعتبر ذو أهمية كبيرة في تطوير المديونية انه كان يقلص من قدرة لاستثمار المحلي و يؤدي بالضرورة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض رؤوس الأموال المحلية الهاربة.

- استعمالات القرض :

يجب أن تستعمل الدولة المقرضة الأموال الداخلة إلى الوطن من الخارج في تمويل أنشطة لها معدل المردودية عالية لضمان خدمات المديونية و الإخلال لهذه القواعد أي الاستعمال القرض في أنشطة عقيمة الإنتاجية و الربحية أو الإدارية التي تسمح بجلب العملة الصعبة، فالقروض في هذه الحالة ليس لها أثر على المدى الطويل سوى رهن مسبق لجزء من الإيرادات الخارجية المقبلة للبلدان و بصفة عامة تفنقر الإستراتيجية واضحة لاستغلال القرض استغلالاً أمثلاً. (Leven & C.Chu, 2020)

- النمو الديمغرافي الكبير و انخفاض الدخل القومي:

عرفت الدول العربية زيادة سكانية كبيرة و هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في الإنتاج بحكم الانهيار الاقتصادي الذي مسها عقب استقلالها هذا كله أثر على الدخل القومي الذي يعرف أضعف مستوياته.

- التصنيع غير الفعال:

أنشأت الدول العربية بعد استقلالها السياسي مشاريع عمومية لغرض تحرير اقتصادها و تنشيط الصناعة حيث هذه الصناعات لا تنشط مباشرة لإنشاء السلع التصديرية مما تسبب في حدوث تناقص داخلي بين القروض الخارجية الضخمة و التصنيع، هذه المشاريع غير فعالة للتصدير يمكن أن تستعملها في تسديد خدمة الدين (دياب، 2010، صفحة 33).

- الحروب و تزايد النفقات العسكرية:

ساهم الربيع العربي إلى عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية و اختلال الوضع المالي وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للدول و لجوء بعضهم إلى المديونية الخارجية .

- ارتفاع أسعار الفائدة:

يعتبر من أهم الأسباب الخارجية المهمة التي أدت إلى ارتفاع القروض البنكية في الدول العربية خاصة بعد صدمة البترولية 1979 و 1980 و بسبب السياسات المالية الاقتصادية المطبقة لتخفيض الضغوطات التضخمية و عجز الميزانيات الدول و بعد فشل في مواجهة الأزمة الحادة للاقتصاد الرأسمالي تم التحول إلى سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة الأزمة و محاربة التضخم و اللجوء إلى أسواق رؤوس الأموال بدلا من التوسع النقدي، و كثير من الدول العربية في كل مرة لم تستطع فيها الوفاء و تسديد ديونها. (دياب، 2010، صفحة 35) .

3 تحليل واقع المديونية في الدول العربية

3.1 تطور المديونية في الدول العربية و أسباب تفاقمها :

ارتفعت مديونية الدول العربية بشكل ملحوظ على مدار العقد السابق حيث انه منذ سنة 2012 شهدت أكثر 80% من هذه الدول إرتفاعا في نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 14% في المتوسط منذ سنة 2012 ،وتخطت نسبة الدين الخارجي 25% من الناتج الإجمالي في معظم الدول ، كما بلغت خدمة الدين الخارجي في المتوسط نسبة 14% من حصيللة الصادرات في هذه الدول.

الجدول 1: تطور حجم المديونية الخارجية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2020

مليار دولار

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البلد
131,579.7	115,079.6	100,186.6	84,722.5	69,163.9	49,846.0	41,741.5	46,501.6	40,028.2	34.3	34.9	مصر
41,038.1	39,380.5	35,032.6	33,500.8	28,827.3	27,487.2	26,936.7	25,762.5	25,399.8	23,372	21,541	تونس
5,178.2	5,492.3	5,710.4	5,706.7	5,462.9	4,671.3	5,521.1	5,245.6	5,515.7	4,405.0	5,681.0	الجزائر
65,683.0	55,058.2	50,430.7	51,023.1	47,614.2	44,375.7	43,120.5	39,284.0	33,878.3	24,800	23,576	المغرب
68,865.4	73,893.1	79,650.1	74,165.4	69,509.2	68,219.1	64,454.5	62,103.2	55,722.8	56,874	55,058	لبنان
22,953.5	22,264.3	21,529.0	21,700.6	21,091.7	21,401.4	21,773.9	22,500.0	21,822.0	38,947	37,450	السودان
38,016.1	33,481.6	31,925.2	30,051.5	27,110.5	25,598.5	24,125.2	23,003.2	18,298.3	20,412	17,742	الاردن

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معلومات مجمعة International DebtStatistics IDS

<https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/egy/counterpartarea/wld>

من الجدول اعلاه يتضح أن هناك تباين كبير في حجم المديونية و نموها من سنة لأخرى مقارنة بحجم اقتصاد كل دولة فقد تصدرت مصر باقي الدول من ناحية المديونية و ذلك بما قيمته 131,579.7 مليار دولار سنة 2020 حيث كان هناك ارتفاع متواصل إذ بلغت سنة 2010 ما قيمته 34,900 مليار دولار و هذا راجع لعدة أزمات يتخبط فيها الاقتصاد المصري و على رأسها انخفاض قيمة العملة و ارتفاع المستمر للكثافة السكانية ، ثم تليها لبنان إذ بلغت ديونها الخارجية 68,865.4 مليار دولار سنة 2020 و التي تعاني حالة خاصة منذ سنوات جعلها تعلن حالة عدم الدفع و هو الذي يجبرها على إعادة جدولة ديونها بأسعار فائدة عالية جدا ، خاصة مع التدهور الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني و انهيار قيمة العملة المحلية نتيجة عدة عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية. نفس الوضع تعرفه السودان كونها يعتمدان على الصادرات من السلع المحولة و السياحة و التحويلات و الضرائب في تحقيق النمو في الدخل القومي و ما هو ما أدى الى تقادم المديونية إلى 22,953.5 مليار دولار سنة 2020 ما تسبب في ارتفاع التضخم و تدهور العملة إلى مستويات قياسية. (FMI، بيان رئيسة الصندوق منندى المالية العامة، 2019)

أما بالنسبة للجزائر فقد بلغت ديونها الخارجية 5.6810 مليار دولار سنة 2010 ، حيث خطت الجزائر خطوة عملاقة بتسديد ديونها نتيجة ارتفاع أسعار النفط و بالتالي الإيرادات النفطية، بعدما كانت تمثل ديونها الخارجية 63 % من الناتج الإجمالي سنة 2004 ، وفي سنة 2014 أدى انهيار أسعار النفط إلى نزوب موارد صندوق ضبط الإيرادات و لجوء الخزانة العمومية إلى اللجوء التمويل المباشر ما أدى إلى زيادة المديونية لتبلغ بمقدار 5,178.2 سنة 2020 .

أما تونس فعانت لسنوات من المديونية الخارجية نظرا لضعف اقتصادها و الذي يركز على السياحة بدرجة أولى فبعد الربيع العربي سنة 2011 بلغ الدين العام ما قدره 25,399.8 مليار دولار سنة 2012 ، ليبقى في ارتفاع مستمر و عدم القدرة على سداه ليصل سنة 2020 ب 41 مليار دولار . أيضا الأردن تعاني من ارتفاع الدين العام منذ سنة 2000 و رغم محاولاتها و مجهوداتها المتكررة للإصلاح المالي خلال الفترة 2000-2010 إلا أن المديونية الخارجية بلغت حدا حرجا لتصل سنة 2018 ما قدره 31,925.2 مليار دولار بنسبة 94% و ليقفز مرة أخرى سنة 2020 الدين العام مبلغ 38,016.1 مليار دولار (FMI، تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي ، منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، أعداد مختلفة) .

3. 1.1 أسباب تفاقم المديونية في الدول العربية :

من بين أهم أسباب تفاقم مشكلة المديونية في الدول العربية ما يلي:

- التركيب القطاعي للنتائج المحلي لدول المنطقة فالدول العربية المصدرة للنفط تتسم هيكلها بسيطرة الصناعات الاستخراجية و الصناعات الأخرى و عليه فهاته الدول تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي و التركيز في اقتصاداتها ما يجعلها تتخبط في الدين العام كملت تدهورت أسعار النفط .(زكي، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث، 1978)
- أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط فتتسم هيكلها الاقتصادية بأنها أكثر تنوعا لصالح قطاع الخدمات ، و الزراعة و السياحة لكنها عانت بشكل مستمر نتيجة الربيع العربي وارتفاع تكلفة وارداتها تأثرا بارتفاع أسعار النفط و غيرها من العوامل الهيكلية في هاته الدول .
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية و التي شهدت اضطرابات و احتياجات سياسية و هي (مصر ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، لبنان)
- ارتفاع معدلات التضخم في دول المنطقة و ذلك بسبب توسع الحكومات في الإنفاق العام فضلا عن زيادة العجز في موازنات هذه الدول نتيجة السياسات التوسعية في الوقت الذي تقلصت فيه موارد الإيرادات الأساسية ما أدى إلى تدهور قيمة عملاتها ؛
- انخفاض العائدات السياحية خاصة في ظل جائحة كوفيد2019 و التي كان الأثر عميقا خاصة بالنسبة للدول الغير النفطية ؛ (علي، العدد 4 سنة 2020)
- في بعض الدول العربية ساهم الفساد و غياب الحوكمة في زيادة الدين العام.

3. 1. 2 تحليل هيكل الدين الخارجي نسبة إلى الناتج الإجمالي في الدول العربية مرتفعة

المديونية :

لتحليل واقع المديونية في الدول العربية لا يكفي أن نحدد حجم الدين الخارجي فقط بل لابد تحديد حجم الدين مع ما يمثله من نسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية و الذي يضم ثلاث مكونات أساسية: وهي

- رصيد القروض الخارجية طويلة الأجل و يشمل: الدين الخارجي للقطاع العام (عموم الحكومة و الجهات العامة الأخرى)، بالإضافة إلى ديون القطاع الخاص المضمونة و غير المضمونة من الحكومة؛
- الائتمان الممنوح من صندوق النقد الدولي؛

- القروض ،

- الخارجية قصيرة الأجل .

الجدول الموالي يوضح ذلك من خلال تحليل إجمالي الدين الخارجي و تحديد نسبة الدين الخارجي للنتائج الإجمالي مع مفاضلتها حسب آجال الدين .

الجدول 2 : رصيد الدين الخارجي و نسبته للنتائج المحلي الإجمالي و آجاله في الدول العربية مرتفعة المديونية سنة 2019-2020

الدول	إجمالي الدين الخارجي بالليون دولار أمريكي	نسبة الدين الخارجي للنتائج	آجال الدين الخارجي		
			القروض الخارجية طويلة الأجل	الائتمان من صندوق النقد الدولي	القروض الخارجية قصيرة الأجل
مصر	115,079.6	38.0%	78.8%	11.4%	9.8%
الأردن	33,683.2	77.0%	61.5%	2.2%	36.4%
لبنان	73,985.0	138.6%	92.9%	0.4%	6.7%
المغرب	54,967.6	46.3%	82.8%	1.4%	15.8%
السودان	22,264.3	117.8%	73.3%	2.4%	24.4%
تونس	37,764.5	97.3%	69.9%	5.6%	24.4%

المصدر : من اعداد الباحثة بإستخدام بيانات International DebtStatistics IDS

من الموقع <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/egy/counterpartarea/wld>

من الجدول السابق تتصدر مصر الدول العربية الستة من حيث حجم الدين الخارجي بإجمالي يتخطى 115 مليار دولار سنة 2019 ، يليها لبنان بإجمالي يقارب 74 مليار دولار ثم المغرب بإجمالي رصيد للدين الخارجي بلغ نحو 55 مليار دولار . و هنا يجب التأكيد على أن القيمة المطلقة للدين تعكس الصورة الحقيقية عن عبء هذا الدين و مستوى استدامته و المخاطر التي يمكن أن تتجم عنه . و تعد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبته إلى صادرات الدولة هما أكثر المقاييس المعبرة في هذا الشأن .

و فيما يخص نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي فيأتي لبنان على رأس الدول العربية ، حيث وصل الدين الخارجي للنتائج لديها إلى 138.6 % سنة 2019 ، يليه السودان بنسبة 117.8 % ثم تونس بنسبة 97.3 % . بينما تصل هذه النسبة في مصر ، إلى 38% فقط.

4. التطورات الراهنة للمديونية في الدول العربية بعد تفشي جائحة كوفيد 19 و سبل مواجهتها :

شهدت الشهور الأخيرة من سنة 2019 و النصف الأول من سنة 2020 العديد من الأحداث المتزامنة و على رأسها تفشي وباء كوفيد 19 و انهيار أسعار البترول و توقف حركة السياحة الدولية و هو ما أدى إلى ركود اقتصادي عالمي ، فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لسنة 2020 يتوقع أن يتراجع الناتج العالمي بمقدار -3% و هو ما يمثل خسارة 2.4 تريليون دولار و لم تكن الدول العربية بمعزل عن تلك الأحداث ، فقد بلغت نسبة الإصابات في الدول العربية حوالي 4.7% من إجمالي العالم أكتوبر 2020 ، (صندوق النقد، 2020) علما أن عدد الوفيات من الجائحة في الدول العربية بلغ حوالي 3 % من إجمالي الوفيات العالمية . الأمر الذي أدى لتأثر الدول العربية جراء جائحة كوفيد 19 بالإضافة للتراجع الحاد في عوائد البترول ، ناهيك عن تدهور الأداء الاقتصادي و الانخفاض الكبير في الصادرات في العديد من الدول العربية و ما ينجر عنها من تسريح للعمال و ارتفاع معدلات البطالة كل ذلك أدى الى توسع العديد من الحكومات العربية في الاقتراض ، خاصة في شقه الخارجي لتعويض النضوب الحاد في موارد النقد الأجنبي لدى الغالبية العظمى من الدول العربية ، ومع استمرار توسع الدول العربية في الاقتراض الخارجي ومع زيادة تفشي وباء كوفيد 19، حيث ارتفعت مديونيات الحكومات العربية بنسبة 15% لتصل ما يقارب 1.5 تريليون دولار سنة 2020، يتوقع صندوق النقد الدولي أن اغلب الدول العربية سوف تعرف توسعا في عجز الموازنة العامة لسنتي 2020 و 2021 و ذلك لتراجع الإيرادات النفطية و غير النفطية.

كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول 3: تأثير جائحة كوفيد 19 على الدين العام العربي 2019-2021

البلد	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			معدل الدين العام 2018	رصيد الموازنة			معدل التضخم			سر الفائدة الاسمي	سر الفائدة الحقيقي	معدل الدين العام		
	2021	2020	2019		2021	2020	2019	2021	2020	2019			2021	2020	2019
الجزائر	6.23	5.16-	0.7	38.3	10.1-	-14.9	5.08-	3.7	3.5	-1.95	6.5	3	44.3	62.9	70.9
مصر	2.83	1.96	5.56	92.7	-6.62	-7.68	7.4-	8.23	5.86	13.87	13.5	7.64	102	115.5	127.7
الأردن	3.66	-3.74	2.02	94.4	-5.66	-6.7	-6.7	1.6	0.2	0.3	7.3	7.1	105.3	123.4	133.3
لبنان	-12.02	-12	-6.51	151	-15.29	-10.7	-10.7	17	2.9		8	-9	158	178	183.4
المغرب	4.78	-3/74	2.2	65	-4.49	-7.11	-4.12	1.3	0.3	-0.05	2.5	2.2	69.1	80.3	82.7
تونس	4.09	-4.28	1.04	77	-2.5	-4.3	-3.89	4.9	6.16	6.72	7.2	1.04	80.9	89.5	89.3
الدول العربية النفطية	4.26	-3.44	1.17	42.14	-10.0	-12.4	-2.48	2.35	0.89	0.04	5.71	4.82	46.18	62.70	73.29
الدول العربية غير النفطية	1.25	3.97	1.70	93.68	-3.89	-7.29	-4.91	4.11	5.56	4.34	7.25	1.69	98.45	111.18	115.75

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات تقرير التنمية العربية :مديونية الدول العربية الواقع و المخاطر و سبل مواجهتها ، الإصدار الخامس 2021.

تشير التقديرات في الجدول السابقان أغلب الدول العربية سوف تعرف توسعا في عجز الموازنة العامة لسنتي 2020 -2021 و ذلك لتراجع الإيرادات النفطية و غير النفطية ، و يبلغ رصيد الموازنة في الدول العربية- 10,24 % سنة 2020 و -12.46% في الدول النفطية و -7.29 في الدول غير النفطية و نتيجة تراجع النمو الاقتصادي العربي و توسع رقعة عجز الموازنة فإن معدل الدين العام سوف يرتفع في المتوسط من 68 % سنة 2019 الى 84 % سنة 2020 و 91% سنة 2021 و سوف يكون أعلى في الدول غير النفطية حيث يتوقع أن يقفز من 99% سنة 2019 إلى 116% سنة 2021 . و يمكن ان يوضحه الجدول الموالي :

جدول 4: تأثير جائحة كوفيد 19 على توقعات النمو الاقتصادي في الدول العربية 2020-2021

الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار		معدل النمو		
التوقعات قبل الجائحة (أكتوبر 2019)				
2021	2020	2021	2020	
2864.6	2777.3	3.6	2.8	الدول العربية
2136.4	2081.5	2.8	2.9	الدول العربية النفطية
645.4	614.6	4.8	2.7	الدول العربية غير النفطية
التوقعات بعد الجائحة (أبريل 2020)				
2708.1	2600.3	4.0	-3.5	الدول العربية
2039.6	1961.7	4.3	-3.4	الدول العربية النفطية
596.8	579.9	3.1	-4.3	الدول العربية غير النفطية
تكلفة الجائحة (الفرق بين توقعات 2019 و 2020)				
-156.5	-176.9	4.7	-6.3	الدول العربية
-96.9	-119.9	1.4	-6.4	الدول العربية النفطية
-48.6	-34.6	-1.7	-7.0	الدول العربية غير النفطية

المصدر : قاعدة بيانات تقرير التطلعات الاقتصادية العالمية ، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2019 وأفريل 2020.

هذه الأرقام بالرغم من كل التحفظات عن قتها تعتبر ناقوس خطر بأن العديد من الدول العربية ستواجه مستقبلا مسألة استدامة الدين العام .

4. 1 سبل مواجه المديونية في الدول العربية :

أظهرت جائحة كوفيد 19 التي واجهت العالم و الدول العربية مطلع 2020 ، تزامنا مع تراجع غير مسبوق في مستويات أسعار النفط و المواد الأولية ، أبرز مواطن ضعف واضحة في هيكل الاقتصاديات العربية و كل هذه الأوضاع زادت الضغط على الموازنات العربية ما أدى إلى زيادة اللجوء إلى المديونية و عليه فقد سعت كل دولة الى خلق سبل جديدة تسعى من خلالها مجابهة ديونها من خلال السبل التالية :

- لابد من تحديد أولويات الإنفاق من خلال حفز القدرة على تخصيص الموارد المحدودة للمجالات التي يكون فيها الأداء أفضل، حيث يؤدي كل ذلك الى تحسين الانضباط المالي

الكلية ، حيث أن تحسين عملية تحديد الأولويات الخاصة بالإففاق الحكومي تعني زيادة القدرة على خلق الحيز المالي اللازم للقيام بأنشطة إنفاق جديدة دون الحاجة إلى زيادة المستوى الإجمالي للإففاق الحكومي ، وهو ما يسهل على اتباع مالية نقشفية عندما يكون ذلك ضروريا .

- تشكيل إدارة النظم الضريبية و السياسة الضريبية ملائمة فهي تعد نقطة هامة في إطار الإدارة المالية لحكومات الدول العربية ، من خلال عدة إصلاحات حيث اتجهت السعودية والبحرين نحو استحداث ضريبة القيمة المضافة و الضريبة الانتقائية في 2018 و 2019 ، و كانت مصر قد اتجهت لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2016 أما تونس و المغرب و الجزائر و الأردن فقد اعتمدت إجراء تعديلات تشريعية في إطار تسهيل و رفع كفاءة النظم الضريبية .

- خلق أنشطة أكثر تنوعا و أعلى في قيمتها المضافة و محتواها التكنولوجي بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي و التصدي لإشكالات التنمية المستدامة .

- في الدول العربية غالبا ما يكون التدخل الحكومي لتعديل و إعادة توجيه هياكل الاقتصاد و الإنتاج ليصبحا أقل تركزا و أكثر تنوعا و هو ما يستدعي تطبيق منهجية الحيز السلعي التي تقوم على أساس أن الاقتصاديات تنمو من خلال القدرة على الانتقال بين الأنشطة و المنتجات التي يتم إنتاجها و تصديرها .

- تعتبر السياسات المالية النقشفية ضمن الإجراءات التي تقترحها المؤسسات الدولية لحكومات الدول باعتبارها من الأدوات اللازمة للتعامل مع مشكلة المديونية

(Leven & C.Chu, 2020, p. 24)

5. خاتمة

قد تبدو المرحلة القادمة جديدة، بالنسبة للوضع المالي في الدول العربية النفطية، بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط بالسوق الدولية، وقد يكون ذلك صحيحا، إذا استمرت موجة صعود الأسعار في الأجلين المتوسط والطويل. ولكن في الأجل القصير، فإن الأعباء المالية التي ترتبت على جائحة كوفيد 19، وقبلها التعافي الهش للاقتصاد العالمي، وكذلك تبني بعض دول الخليج مشروعات استثمارية عامة كبيرة، قد يؤجل التعافي المالي للدول النفطية، ويجعلها تستمر في سياسة التوسع بالدين العام، وسيكون ذلك بلا شك متعلقا بقدراتها الإنتاجية والاحتياطية من النفط والغاز. أما الدول العربية غير النفطية، بمستوياتها، منخفضة ومتوسطة الدخل، فإنها أمام مشكلة حقيقية، لأن معظم هذه الاقتصادية ريعية، ولا تمتلك ناتجا محليا قويا يمكنها من سداد أعباء ديونها، كما تغيب عنها الرقابة بكافة صورها لإدارة الدين العام.

إلا أنه ثمة تهديد آخر تنتظره الأوضاع المالية في البلدان العربية، وهو ما يتعلق باحتمالات رفع سعر الفائدة بأميركا، وسيكون لذلك تأثيران، الأول: رفع سعر الفائدة بالسوق الدولية على القروض التي تحصل عليها الدول العربية المقترضة، فضلاً عن إمكانية خروج الأموال الساخنة من بعض البلدان العربية التي تعتمد عليها، وعلى رأسها مصر.

بناء على ذلك توصلنا لجملة من النتائج نحصر أهمها فيما يلي:

- إن معظم القروض الخارجية المسببة لأزمة المديونية الخارجية في الدول العربية كانت عبارة عن قروض استهلاكية لا تعيد إنتاج نفسها ؛
- إن الدول العربية المدينة لجأت للاقتراض الخارجي دون دراسة معمقة لتبعات الاقتراض ؛
- تعد تبعات المديونية الخارجية في الدول العربية مست كل مناحي الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدول؛
- إن تداعيات المديونية الخارجية في الناحية الاقتصادية كانت وخيمة سواء تعلق الأمر في ميزانية الدولة أو الميزان التجاري ؛
- بالنسبة للجزائر كأحد البلدان التي عاشت مشكلة المديونية الخارجية تكبدت من جراءها تبعات سلبية كغلق الكثير من المؤسسات ، تسريح آلاف العمال ، اختلال الميزان التجاري...؛
- لولا الطفرة النفطية سنة 2004 و التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي 140 دولار للبرميل ، مما أدى لدفع الجزائر جل ديونها ؛

- في حقيقة الأمر تعد خدمات الدين أكبر عائق واجهته للاقتصاديات المدينة و الجزائر نظرا لارتفاعها و هو ما أدى بتفاقم مشكلة المديونية الخارجية ؛
- على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذا البحث ارتأينا جملة من التوصيات التي نرى أنه من شأنها التقليل من مشكلة المديونية على اقتصاديات الدول المدينة في النقاط التالية :
- على الدول المدينة أن توجه القروض التي تحصل عليها مستقبلا في النشاط المنتج الذي يقدم قيمة مضافة ؛
- العمل على التحكم في النفقات و محاربة الفساد حتى تحقق التوازنات المالية ؛
- العمل على تشجيع الصادرات و تقليل الواردات قصد الوصول إلى ميزان تجاري موجب يسهم في التقليل من حدة المديونية الخارجية.

6. المصادر و المراجع

• قائمة المراجع باللغة العربية :

1. صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*. أبوظبي الامارات.
2. اياح حماد عبد. (2008). أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها و سبل مجابتهها . *مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية العراق* ، صفحة 8.
3. رمزي زكي. (1978). *أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث*. القاهرة.
4. رمزي زكي. (فيغري، 1990). *الآثار المتوقعة للديون الخارجية*. مجلة العربي الكويت ، صفحة 29.
5. صلاح علي. (العدد 4 سنة 2020). *ملاحم جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "مابعد كورونا"*. *دراسات خاصة في المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة* .
6. صندوق النقد الدولي FMI. (2019). *بيان رئيسة الصندوق منتدى المالية العامة*. دبي.
7. صندوق النقد الدولي FMI. (أعداد مختلفة). *تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي ، منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا*.
8. مجمد دياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة (الإصدار الطبعة الاولى)*. لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق .
9. *بيانات تقرير التنمية العربية -مديونية الدول العربية الواقع و المخاطر و سبل مواجهتها ، الاصدار الخامس 2021*.

• قائمة المراجع باللغة الانجليزية :

10. A.C Sims). January 1980. (Sims Macroeconomics and Reality . *Econometrica* ، vol 48.48-1 ،
11. fund, I. M., & Bank, W. (2015). *Revised Guidelines for public Debt management*.

12. Leven و A.C.F.Lin C.Chu .(2020) .A policy framework for tackling the economic and social impact of the COVID 19 crisis .*ILO Policy Brief* . 24-1 ، 108
- المواقع الالكترونية:
13. <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids>
14. <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/egy/counterpartarea/wld>